

العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي

د. محمود الفرجاني

• ويؤدي التضخم في المدى الطويل إلى الحد من إنتاجية مختلف العوامل، وهذه القناة يطلق عليها " قناة الكفاءة ". ، ويؤدي المستوى المرتفع من التضخم إلى تغيرات متكررة في الأسعار وبالتالي زيادة التكاليف و يقلل من المستوى الأمثل لحيازة السيولة لدى الأفراد والمستهلكين، كما أن التضخم يولد أخطاء في عملية التنبؤ بسبب التشوه أو الغموض الذي يحيط بالمعلومات مما يؤثر على كفاءة تخصيص الموارد

• يمثل التضخم أحد العوامل الرئيسية التي تتحكم في معدل العائد على رأس المال والاستثمار ، بحيث أن التضخم المتوقع قد يقلل من معدل العائد على رأس المال مما يقوض من ثقة المستثمرين حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية، كما أن التضخم يؤثر كذلك في تراكم المحددات الأخرى للنمو الاقتصادي في صورة رأس المال البشري والاستثمار في مجال البحث والتطوير، و تعرف هذه التأثيرات بمصطلح "تأثير التراكم أو الاستثمار" للتضخم على النمو الاقتصادي.

• ويعتبر " ماندال " أول من تطرق إلى الآلية التي تجمع بين التضخم والنمو الاقتصادي. ووفق ل " ماندال " فإن زيادة معدلات التضخم أو التوقعات التضخمية تؤدي إلى انخفاض السيولة لدى الأفراد، مما يعني تخفيض العائد المتوقع من السيولة النقدية، ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لدى المؤسسات المالية وغير المالية، وبالتالي تشجيع الاستثمار وزيادة الإنتاج، أي أن الزيادة في معدلات التضخم يمكن أن تؤدي إلى زيادة نمو الناتج، وعليه فإن زيادة سعر الفائدة الاسمي الناجم عن التضخم يكون حافزا على الاستثمار بدلا من الاستهلاك مما يؤدي بالضرورة إلى زيادة تراكم رأس المال المحفز للنمو الاقتصادي

• ويرى "توبن" أن معدل التضخم المرتفع يؤدي إلى زيادة مستمرة في مستوى الإنتاج، أن التضخم يكون سبب لاستبدال الأفراد النقود في شكل سيولة إلى أصول مالية مدرة للفوائد، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مخزون رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي، أي أن التضخم يمارس تأثيراً موجباً في النمو الاقتصادي

• بينما رأي كينز وعلي عكس الكلاسيك أن الأسعار والأجور تتسم بالجمود لا توجد علاقة مرئية واضحة بين التضخم والنمو الاقتصادي في المدى القصير وبالانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل، فإن العوامل سالفة الذكر يكون لها ما يعرف بالصدمة Shock على الحالة المستقرة للاقتصاد، ومن ثم، فإن العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي هي علاقة موجبة في بداية الأجل الطويل ولكن في آخر المسار، تتحول تلك العلاقة وتصبح سالبة.

• ويتضح من الشكل أنه خلال هذه الفترة، اتخذ معدل التضخم اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض ليبلغ عام 1998 نحو 3.6 %، بينما بلغ عام 2001 نحو 8.3 % فقط، في حين اتخذ معدل النمو عن ذات الفترة اتجاهاً نحو الارتفاع ليبلغ عام 1998 نحو 5.9 %، وعام 2000 نحو 9.4 %،

• وأخيراً يلاحظ أنه في عام 2018 انخفض معدل التضخم بشكل واضح ليبلغ نحو 14.1 %، بينما ارتفع في المقابل معدل النمو ليبلغ نحو 5.3 % ويرجع ذلك إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات بالقدر الكافي لإحتواء الزيادة في الطلب الكلي ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار ، مما يؤكد أن هناك تأثيراً سلبياً لمعدلات التضخم على معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال نفس الفترة الزمنية

• الزمنية فكلما زاد معدل التضخم بنحو 1٪، أدى ذلك إلى تخفيض - معدل النمو بنحو 1.15 ٪، ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع معدل التضخم داخل الدولة يؤدي إلى عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية

الركود التضخمي في مصر المؤشرات والأسباب :

• وفقا للتصور الكينزي الذي ظل سائدا منذ ثلاثينات القرن العشرين حتي عقد السبعينات فإنه يمكن قبول معدلات منخفضة للبطالة يسمى بالمعدل غير التضخمي والذي يتراوح بين 4.5-5% فقط غير أن واقع الاقتصاد المصري خالف هذا التصور الكينزي منذ عقد السبعينات حيث شهدت معدلات البطالة تزايدا مستمرا في مصر بعد هزيمة 1967 وذلك بسبب ضغط الانفاق الاستثماري لصالح الانفاق العسكري وإعادة بناء الجيش ، لتصل نسبة العاطلين في عام 1976 إلي 4.9 % من قوة العمل المقدرة في نفس العام

• وذلك بالتزامن مع ارتفاع معدلات التضخم غير المسبوقة في نفس الفترة بسبب زيادة عجز الموازنة العامة واللجوء الي تمويله باصدار نقدي جديد ليصل معدل التضخم في المتوسط إلى 8.5% في السبعينات ، وصل أقصاه عام 1977 بعد إلغاء الدعم جزئيا للتخفيف عجز الموازنة مقارنة بنسبة 3.2% في المتوسط خلال الستينات

• كما كان لزيادة الواردات السلعية من الخارج بعد صدور قانون الاستثمار رقم 23 لعام 1974 ودخول مرحلة الانفتاح الاقتصادي حيث زادت بنسبة 30% في الفترة 1971-1981 كان لها دورا في زيادة معدلات التضخم ، وخاصة بعد تراجع سعر صرف الجنية أمام الدولار سنويا عقب إلغاء العمل بقاعدة الذهب عام 1971 .

• وفي عقد الثمانينات شهدت معدلات البطالة تزايدا ملحوظا بسبب زيادة أعداد الهجرة العكسية للداخل وخاصة العائدة من دول الخليج بعد تراجع أسعار البترول إلى جانب إلغاء الحكومة إلزامها بتعيين الخريجين في الجهاز الحكومي منذ عام 1983 لتصل البطالة أقصاها في عام 1986 بنسبة 14.7%

• كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعا مستمرا لتصل إلى 17.3% عام 1987 وذلك بسبب زيادة الواردات من الخارج مع انخفاض حصة النقد الأجنبي إلى جانب تراجع الانتاجية الزراعية خلال الفترة 1982-1988 بسبب نقص الموارد المائية وانكماش طلب الصادرات الزراعية المصرية من الدول العربية المقاطعة لمصر بسبب معاهدة السلام 1978-1988 . وفي عقد التسعينات بلغت معدلات التضخم أقصاها في عام 1991 بنسبة 19.7%

• نجاح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بلغ 7% في عام 2007 إلا أن هذا النمو لم يتم ترجمته في صورة تنمية اقتصادية حقيقية تمتص فائض قوة العمل المُتاحة في مصر ، وخاصة في ظل تراجع النشاط الانتاجي كثيف العمالة لصالح نمو القطاع الخدمي والتجاري ، والسعي الحثيث في خصخصة وحدات القطاع العام في صفقات انتابتها شبهات الفساد مثل خصخصة شركة عمر أفندي وشركة مصر للمراجل البخارية والعديد من شركات الغزل والنسيج وما انطوي عليه ذلك من تسريح للعمالة ، ليصل متوسط معدل البطالة إلى 12.5% .

- في الفترة 2008-2016 مر الاقتصاد العالمي بمرحلة من الانكماش علي أثر حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 لتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك قيم الصادرات السلعية والخدمات كما كان لمرور مصر بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني فيما عُرف بثورات الربيع العربي دورا كبيرا في استمرار زيادة معدلات البطالة لتبلغ في المتوسط 12.8% عن هذه الفترة مع تزايد معدلات البطالة الهيكلية .
- وهو ما يُمكن ايضاحه في الجدول التالي :

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البطالة %	8.7	9.4	9.0	12.0	12.7	13.2	13.0	12.8	12.5

• غير أن معدلات التضخم كانت بمثابة المكسب النسبي الوحيد الذي حققه الاقتصاد العالمي والمصري بعد الأزمة المالية العالمية بسبب انكماش التجارة الدولية وتراجع قيمة فاتورة الواردات ليصل معدل التضخم الي 9% في المتوسط عن هذه الفترة الليم أن هذا الرقم عاود الارتفاع مرة أخرى ليصل الي 11.1 في عام 2014 ثم 11.0 في عام 2015

• لكن السلطات المصرية إتخذت قرار بتعويم الجنية أمام الدولار بتاريخ 2 نوفمبر 2016 ليتراجع سعر صرف الجنية أمام الدولار ليصل الي 17.77 جنية للدولار في المتوسط ، مما أدي الي حدوث موجات متتالية من معدلات التضخم غير المسبوقة

ولمواجهة مشكلة الركود التضخمي يمكن اعتماد^I استراتيجيات وطنية تتضمن المحاور التالية

- 1- علاج التشوهات الهيكلية في الاقتصاد المصري عن طريق خفض المكون الريعي وتحسين جانبية الاستثمار في الأنشطة الانتاجية .
- 2- إعادة تشغيل المصانع المعطلة من بعد ثورة 25 يناير 2011 وتسوية مشكلاتها المالية و الادارية .
- 3- تطبيق برنامج للإصلاح المالي والاداري يستهدف مواجهة الفساد .
- 4- المضي قدما في برامج اقتصادية تراعي البعد الاجتماعي واتباع أدوات مالية تعمل علي إعادة توزيع الدخل .

- 5- التوسع في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر . (ريادة الأعمال)
- 6- تطبيق سياسة نقدية توسعية لصالح بعض القطاعات الاقتصادية الانتاجية والتي تستوعب المزيد من القوة العاملة .
- 7- إعادة النظر في أولويات المشروعات الاقتصادية القومية الكبرى وجذواها الاقتصادية والاجتماعية في الأجلين القصير والمتوسط .